انتخاب الرئيس الأسد أميناً عاماً لحزب البعث بالإجماع

الرئيس الأسد: الانتخابات ستكون مفصلاً بتاريخ الحزب

لا يجرؤ مسؤول في سورية على التنازل عن القضية الفلسطينية ولن نتنازل اليوم

الوطن

أعاد الاجتماع الموسع للجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي وبالإجماع، انتخاب الرئيس بشار الأسد أميناً عاماً للحزب، كما انتخب أعضاء القيادة المركزية الجديدة وأعضاء اللجنة المركزية وأعضاء لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية

وخلال افتتاح أعمال الاجتماع الذي عقد أمس في قصر المؤتمرات بدمشق، أكد الرئيس الأسد في كلمة شاملة، أن الانتخابات التي شهدها الحزب بما أسفرت عنه من نتائج ستشكل قيمة مضافة كبيرة لمسيرة تطوير الحزب، مشدداً على أن أخطر ما يواجه الوطن هو الحروب العقائدية كالنازية الجديدة والليبرالية الحديثة والتطرف الديني، وهذه الحروب العقائدية لا يمكن أن نواجهها إلا بفكر وبعقيدة.

وأوضح الرئيس الأسد أنه في ظل الظروف العالمية التي يشهد كل العالم فيها حروباً ذات طابع ثقافي وعقائدي، تصبح الأحزاب العقائدية أكثر أهمية بكثير من قبل، وليس كما كان يسوق منذ ثلاثة عقود بأن عصر الإيديولوجيات قد انتهى، وأن عصر الأحزاب العقائدية قد انتهى، هذا الكلام غير صحيح، نحن نعيش أعلى مرحلة إيديولوجية على مستوى العالم، لأن التطرف هو عقيدة، والليبرالية الحديثة هي عقيدة، والخنوع الذي يدعو إليه الغرب تحت عناوين مختلفة هو عقيدة، فإذاً دور الأحزاب العقائدية وفي مقدمتها حزب البعث في سورية تحديداً، هو اليوم أكثر أهمية مما سبق خلال كل المراحل التي مرت فيها سورية، مشدداً على أن الحزب تبنى منذ بداياته الوقوف إلى جانب الكادحين.

وفي الوضع السياسي، أكد الرئيس الأسد أن العنوان الأهم والأبرز اليوم هو الموضوع الفلسطيني، وأبرز ما فيه عودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة، ولكن بشكل لم يسبق له مثيل على الإطلاق منذ نشأة هذه القضية في عام ١٩٤٨، وانكشفت حقيقة الكيان الصهيوني الإجرامية بالنسبة لمعظم العالم، مشيراً إلى أن صورة المنظومة الغربية تدهورت، أولاً على مستوى العالم، وعند المواطنين الغربيين أنفسهم.

وقال الرئيس الأسد: لا حاجة لتكرار موقفنا الوطني من الكيان المجرم، موقفنا ثابت منذ نشوء القضية الفلسطينية ولم يهتز للحظة أو ظرف، ولا أتحدث عن هذه الحرب، أقول عن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، بكل الظروف التي مرت بها سورية، والانقلابات والاستقرارات وغيرها، لم يجرؤ مسؤول في سورية على التنازل عن القضية الفلسطينية ولن نتنازل اليوم لأن جوهر القضية لم يتغير ولأن العدو نفسه لم يتغير، والمتغير الوحيد هو الأحداث بشكلها الخارجي، المجازر ليست بطارئة على سلوك الكيان الصهيوني، وطالما الوضع لم يتغير والحقوق لم تعد، للفلسطينيين ولا للسوريين، فلا شيء يبدل موقفنا، أو يزيحه مقدار شعرة، وكل ما يمكن لنا أن نقدمه ضمن إمكاناتنا للفلسطينيين أو أي مقاوم ضد الكيان الصهيوني سنقوم به من دون أي تردد.

وشدد الرئيس الأسد على أن موقفنا من المقاومة وتموضعنا بالنسبة لها كمفهوم أو ممارسة لن يتبدل، بالعكس هو يزداد رسوخاً، لأن الأحداث أثبتت أن من لا يمتلك قراره لا أمل له بالمستقبل، ومن لا يمتلك القوة لا قيمة له في هذا العالم، ومن لا يقاوم دفاعاً عن الوطن فلا يستحق وطناً بالأساس، فالخضوع يعطي شعوراً كاذباً بالأمان وربما بالقوة وأحياناً بالوجود أو الكينونة، لكن إلى حين ينتهي هذا الدور وتنتهي المهمة المطلوبة، ليتم بعدها الاستغناء عن الأشخاص وعن الدول وعن الأوطان، وعندما يتم الاستغناء عن الأوطان، هذا يعني دمارها وزوالها.

وفي التفاصيل: اعتبر الرئيس الأسد أن الانتخابات التي شهدها الحزب بما أسفرت عنه من نتائج ستشكل قيمة مضافة كبيرة لمسيرة تطوير الحزب، بإيجابياتها التي كانت متوقعة من قبلنا، وبسلبياتها التي ستشكل دروساً، والتي ستكون عناوين في المرحلة القادمة لمناقشتها ومراجعتها وإدخال التعديلات على الأنظمة المتعلقة بها، مضيفاً: صحيح أن هذه الانتخابات ليست الأولى، إذ خضنا انتخابات منذ بضع سنوات، لكن هذه الانتخابات تحديداً بتفاصيلها وبأنظمتها وبالحماس المرافق لها، وبالزخم الكبير الذي شهدناه، سأقول من دون مبالغة إنها ستكون مفصلاً حقيقياً في تاريخ الحزب باعتبار أن ما شهدناه في الأشهر القليلة الماضية هو غير مسبوق في تاريخ الحزب منذ نشأته.

الحزب وتاريخ سورية

وتابع: «في هذه الفترة يمر على سورية ثمانية عقود كان الحزب هو اللاعب الأساسي فيها على الساحة السياسية، فمنذ نشأته، والدور السياسي الذي لعبه منذ منتصف الخمسينيات، في مواجهة حلف بغداد، وفي مواجهة الإخوان المسلمين سياسياً، وبالوحدة مع مصر التي كان الحزب هو اللاعب الأساسي والمحرك الأساسي لها، وللاحقاً في مواجهة الانفصال وثورة الثامن من آذار، وبعدها مرحلة الحركة التصحيحية، وإنشاء البنية التحتية الكبيرة، ثم مواجهة عصابات الإخوان المسلمين، مرة أخرى، في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وصولاً إلى الحالية، وما قدمه الحزب من شهداء واحتضان للقوات المسلحة، قام الحزب بتقديم شهداء وتضحيات كبيرة، ما يعني أن من الصعب أن نفصل تاريخ ودور الحزب عن تاريخ ودور سورية، وهذه حقيقة واقعة وليست ميزة، بل مسؤولية تقع على عاتق كل يعني، ومسؤولية كبيرة بكبر التحولات الكبرى التي مرت بها سورية، وبحجم خطورة المفاصل التي مرت بها عبر تاريخها منذ الاستقلال، وحزبنا كحزب عقائدي، عبر هذا التاريخ، شكل مشكلة حقيقية للأعداء، فكل عقيدة تهدف لتوحيد المجتمع، لتمكين المجتمع، لتقوية المجتمع، لحماية الوطن، هي بشكل بديهي مشكلة للأعداء، لذلك أخطر ما يواجه الوطن هو الحروب العقائدية كالنازية الجديدة والتطرف الديني والليبرالية الحديثة، والتي لا يمكن مواجهتها إلا بفكر وبعقيدة، وحتى الحرب الاقتصادية، والحرب الإرهابية، ليس بالضرورة أن يكون الهدف منها هو التجويع بالاقتصاد أو القتل بالإرهاب، بل الوصول إلى ثقافة اليأس التي تتجول من الزمان بقيدة أو ما يشبه العقيدة، وليس صحيحاً ما يسوق منذ ثلاثة عقود من أن عصر الإيديولوجيات والأحزاب العقائدية قد انتهى، فنحن نعيش اليوم مرحلة إيديولوجية على مستوى العالم، لأن التطرف عقيدة، ولأن الليبرالية الحديثة عقيدة، ولأن الخنوع الذي يدعو إليه الغرب تحت عناوين مختلفة هو عقيدة، إذن، دور الأحزاب العقائدية، وفي مقدمتها حزب البعث في سورية تحديداً، هو أكثر أهمية اليوم مما سبق.

وبعد ٧٧ عاماً من تأسيس حزب البعث، و٢٣ عاماً من الحرب الإرهابية على سورية، لا شك بأن حزب البعث ما زال قوياً، مؤسسة وعقيدة، ولكن هذا لا يعني عدم وجود الكثير من السلبيات التي تراكمت عبر تاريخه، خلال السبعة عقود ونيف، إما بسبب عدم التطوير أو بسبب عدم معالجة الأمراض المتراكمة، وأنا أعتقد بأن ما يخيفنا هو ليس الأعداء مهما تكاثروا، ومهما أظهروا من شراسة، ولكن ما يخيفنا، حقيقة، هو عدم معالجة هذه الأخطاء والتراكمات، لأنها هي التي يمكن أن تؤدي إلى إسقاط الحزب، مؤسسة وعقيدة، لذلك، عندما نتحدث عن التطوير، وعندما نمارس عملية التطوير، فليس لأن هنالك ظروفاً يصبح استدعت ذلك، كما يجلو للبعض أن يحلل من وقت لآخر، أو لأن هناك ضغوطاً، والغرب يئس من الضغوط على سورية منذ سنوات طويلة، ولكننا نطور لأن التطوير حاجة حسية ووطنية وطبيعية، باعتبار أن المجتمعات تتطور بشكل مستمر، وهي دائماً في حالة حراك ولا تقف في المكان نفسه على الإطلاق، وكل بنية في أي مجتمع لا تتحرك من مكانها باتجاه الأمام تصبح بنية متخلفة وقديمة، وكلما ازدادت الظروف قسوة أو قساوة يصبح التطوير أكثر حاجة وليس العكس، إن التأجيل ليس هو الخيار الصحيح، بل السير في التطوير بأقصى سرعة هو الخيار، وهو الوسيلة والطريقة، وربما الوحيدة، لمواجهة الظروف الصعبة والتحديات.

وأضاف الرئيس الأسد: «إن التحولات الكبرى التي نعيشها اليوم، ويعيشها العالم ككل، تؤثر علينا بشكل غير مباشر، وتفرض علينا مسؤوليات كبيرة وتحديات خطيرة، ومن أول هذه التحديات التي نواجهها الآن كحزب هي بناء مؤسسة الحزب، وهو ليس تحدي حزب مجرد، أنا أتحدث عن تطوير الحزب وكيّفه بنية مستقلة عن كل البنى المستقلة في الوطن، هو تحد عام في سورية، لدينا مشكلة في الثقافة المؤسسية على المستوى العام، في الدولة، وفي المؤسسات، وخارج الدولة، ونراها في المجتمع بشكل عام».

الانتخابات عمل مؤسسي

وقال: «وإن كنا قد قطعنا بعض الخطوات على مستوى الدولة، ببناء المؤسسات، فالطريق أمامنا ما زال طويلاً، أما على مستوى الحزب فالانتخابات التي خطوناها مؤخراً، إضافة إلى ما سبقها منذ عدة سنوات، هي أيضاً خطوة باتجاه العمل المؤسسي، ولكن لابد، وخاصة بعد هذه الانتخابات، وبعد هذا الاجتماع الموسع، من أن يكون هناك خطوات متممة في طريق بناء مؤسسة حزب البعث، ولكن يجب أن نتطلق في حوار معمق، وعلى كل المستويات الحزبية، كما قطنا خلال العام الماضي عندما ناقشنا النظام الذي سيحكم الانتخابات التي نختتمها اليوم بانتخاب اللجنة المركزية والقيادة المركزية».

وأضاف: «النقطة الأولى التي يجب أن ننطلق منها، هذه الكاتب، بقطاعاتها هي نفسها!؟ تغير المجتمع، وتغير العالم، وتغير الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا، كل شيء، ولكن المكاتب بقيت نفسها، فهل من المنطقي أن نبقى في المكان نفسه، لابد أولاً من إعادة دراسة المكاتب والقطاعات التي يتعامل معها الحزب، وإعادة دراسة بنيته هذه القيادات، بمعنى هل ندمج مكاتب مع بعضها؟ هل نلغي قطاعات لم نعد نحتاجها؟ هل نضيف قطاعات جديدة تتناسب مع العصر الحالي؟ هذا من جانب، من جانب آخر، لابد من دراسة موضوع عدد المتفرغين، أي إننا لو قلنا إن هناك عدداً ما كبيراً، وبالتالي هناك أشخاص ليس لهم عمل بالمعنى الحقيقي، وأن هذا يشكل هدراً وإضاعة للوقت، وقمنا بتخفيض عدد الأعضاء، فهذا ينطوي على إيجابية وعلى سلبية، ذكرت الإيجابيات ولكن السلبية أن يدفع هذا القرار الحزبي لكي يكون في دائرة ضيقة، وهذا ليس شيئاً جيداً، كلما اتسعت دائرة الحوار ودائرة القرار، كلما كان العمل أفضل من الناحية المؤسسية، هناك أفكار تطرح أو غير ذلك، وبالتالي نحن نعتقد ونأمل بأن الأعضاء المنتخبين، أو الذين سوف ينتخبون اليوم، سيكونون قادرين على القيام بعملية المحاسبة المطلوبة، والتي يحددها النظام الداخلي، أعتقد بأن ثلث الأعضاء قادرون على القيام بعملية سحب الثقة، وغير ذلك من التفاصيل التي تعرفونها، الشيء نفسه ينسحب على موتمرات الفروع والشعب، إذ لا يجوز أن تبقى مؤتمراتنا على تلك المستويات ظواهر صوتية، تأتي لكي نعبر وننفذ ونخرج من دون أي نتيجة، إنها مؤتمرات للحوار وللنقاش وللقرار وللمحاسبة، هذا هو دورها، هي تشبه دور اللجنة المركزية بالنسبة للقيادة المركزية، والسؤال نفسه حول علاقة اللجنة بالقيادة المركزية، وهنا نسأل: إذا تحدثنا عن المحاسبة والتغيير، هل يمكن أن نحاسب من دون أن نحدد المهام؟ وعلى أي أساس نفترض أن هناك رفيقاً ما، في قيادة على مستوى ما، مقصر؟ وما هي المهام المطلوبة منه لكي نقول له إنك قصرت؟ هذا سؤال أساسي يحكم نجاح فكرة تطوير هذه المستويات من المؤسسات».

وتابع: «في الإطار نفسه: إذا ذهبنا باتجاه فكرة سحب الثقة، ونجحنا في الوصول إلى معايير تحدد إخفاق ونجاح الرفاق في مواقع القيادة، فهل نبقي الآلية الحالية المطبقة بالنسبة للجنة المركزية، وتأتي لكي تقوم بدورها خلال أيام قليلة في اجتماع لتناقش القيادة المركزية، من خلال تقارير جزء كبير منها شكي، كما نعرف، أو إنشائي لكي لا نقول شكلياً؟ لا أعتقد بأن الآلية خلقت راحة بين الرفاق الحزبيين على مستوى القواعد، ولابد من دراسة كيف يمكن أن تستمر هذه الآلية بالعمل، لكي تكون القيادة المركزية ملزمة بإرسال معلومات بشكل دوري إلى اللجنة المركزية، وعندما تأتي اللجنة المركزية إلى الاجتماع تكون قادرة على القيام بمهامها، الآن، قطعنا خطوة بالنسبة للجنة المركزية، باعتبار الجزء الأكبر منتخباً الآن وتركيبتها لم تعد – كما كانت سابقاً – إما من الفروع أو بالتعيين أو غير ذلك، وبالتالي نحن نعتقد ونأمل بأن الأعضاء المنتخبين، أو الذين سوف ينتخبون اليوم، سيكونون قادرين على القيام بعملية المحاسبة المطلوبة، والتي يحددها النظام الداخلي، أعتقد بأن ثلث الأعضاء قادرون على القيام بعملية سحب الثقة، وغير ذلك من التفاصيل التي تعرفونها، الشيء نفسه ينسحب على موتمرات الفروع والشعب، إذ لا يجوز أن تبقى مؤتمراتنا على تلك المستويات ظواهر صوتية، تأتي لكي نعبر وننفذ ونخرج من دون أي نتيجة، إنها مؤتمرات للحوار وللنقاش وللقرار وللمحاسبة، هذا هو دورها، هي تشبه دور اللجنة المركزية بالنسبة للقيادة المركزية، والسؤال نفسه حول علاقة اللجنة بالقيادة المركزية، وهنا نسأل: إذا تحدثنا عن المحاسبة والتغيير، هل يمكن أن نحاسب من دون أن نحدد المهام؟ وعلى أي أساس نفترض أن هناك رفيقاً ما، في قيادة على مستوى ما، مقصر؟ وما هي المهام المطلوبة منه لكي نقول له إنك قصرت؟ هذا سؤال أساسي يحكم نجاح فكرة تطوير هذه المستويات من المؤسسات».

وتابع: «في الإطار نفسه: إذا ذهبنا باتجاه فكرة سحب الثقة، ونجحنا في الوصول إلى معايير تحدد إخفاق ونجاح الرفاق في مواقع القيادة، فهل نبقي الآلية الحالية المطبقة بالنسبة للجنة المركزية، وتأتي لكي تقوم بدورها خلال أيام قليلة في اجتماع لتناقش القيادة المركزية، من خلال تقارير جزء كبير منها شكي، كما نعرف، أو إنشائي لكي لا نقول شكلياً؟ لا أعتقد بأن هذا الدور هو الدور المناسب للجنة المركزية، كيف يمكن أن تكون المعطيات الموجودة لدى اللجنة المركزية محدثة بشكل مستمر يكون هناك انتخابات حقيقية ومضبوطة، وفي الإطار نفسه، نسأل أنفسنا حول دور اللجنة، والنظام الذي يحكمها».

وقال الرئيس الأسد: «لم آخذنا الانتخابات الحالية، وهي انتخابات حرة بالمطلق، يعني دائرة واحدة، فإنها ستعطي صورة حقيقية عن الوضع العام بالنسبة للأعضاء، مع أن الزمن كان قصيراً لكي يقوم أي رفيق بحملة انتخابية، ولكن هل يا ترى خلقت هذه الآلية إشكالية على المستوى الوطني، على اعتبار أنه من الصعب تحديد تمثيل الشرائح في هذه الانتخابات عبر هذه الآلية، وبالتالي ضرورة العودة للوائح، لأنه يسهل ضبط تمثيل الشرائح بشكل وطني من خلالها؟

هذه نقطة أيضاً للنقاش، وبما أننا مقبلون على انتخابات مجلس الشعب قريباً، فهناك نقطة مهمة جداً، وهي كيفية اختيار ممثلين لحزب البعث يشكلون توافقاً مع الشرائح غير الحزبية، فنحن نختار ممثل الحزب إلى مجلس الشعب والإدارة المحلية، ولكننا لا نختاره ضمن عملية حزبية مغلقة، وإنما هو ممثل لشرائح مختلفة موجودة في المنطقة نفسها، أو على مستوى دائرة واحدة هي سورية، فكيف يمكن أن نقوم بهذه العملية ونكسب رضا الشرائح غير الحزبية، أيضاً، علينا أن نناقش هذه النقطة في المرحلة القادمة».

الرقابة والتفتيش

وأوضح الرئيس الأسد أنه «يجب أن نسعى لتطوير نظام مالي للحزب فاعل وشفاف وقادر على مكافحة الهدر والفساد، لذلك فالأولوية بالنسبة لنا هي لإعادة تعيين مكتب مالي ومسؤول مكتب مالي في القيادة المركزية، وسيكون هناك دور مهم للجنة الرقابة والتفتيش التي سنعمل على تفعيلها، وخاصة أنها تتبع مباشرة للأمين العام، لتلعب دوراً في الرقابة المالية من جانب، ولكن – وهو الأهم – ستقوم أيضاً بمتابعة الأداء بشكل عام، فمن مهامها متابعة أعمال المؤتمرات، وبالتالي ما سيقر في هذا الاجتماع الموسع ستتم متابعته أيضاً من قبل لجنة الرقابة والتفتيش.

وقال الرئيس الأسد: «لم آخذنا الانتخابات الحالية، طبعاً، هذه عناوين أراها أولويات، ولكن هناك عناوين أخرى كثيرة طرحتها على شكل أسئلة لأن الإجابة عنها هي التي ستحدد الشكل المؤسسي لحزبنا في المرحلة القادمة، وهي التي ستحدد أيضاً دور الحزب وستنعكس على فاعليته، وكل هذه العناوين إطارها الفعلي هو النظام الداخلي للحزب، فلا بد من إعادة مراجعة النظام الداخلي، وبشكل سريع، فالنظام الداخلي أساس الإنجاز في أي مجال، أما التحدي الثاني فيتعلق بصياغة رؤية الحزب، وتحديداً حيال القضايا الداخلية، والمقصود بذلك هو كيف يقيم الحزب دور الدولة تجاه مواطنيها في مختلف القضايا والقطاعات، لتعمل السلطة التنفيذية على تحويل هذه الرؤية إلى برامج».

الوضع المعاشي والاشتراكية

وقال: «إن العنوان الأول والأهم بالنسبة لنا جميعاً، وبالنسبة لكل المواطنين في سورية هو الوضع المعاشي، وإذا أردنا أن ننطلق من الوضع المعاشي لا نستطيع إلا أن ننطلق من العنوان الأساسي بالنسبة لنا كحزب، وهو الاشتراكية، والاشتراكية بالنسبة لنا – حسب ما نفهمها اليوم – هي العدالة الاجتماعية، فنحن لا نستطيع العودة إلى التعاريف الأكاديمية، والنظريات القديمة، وتعريفها بأنها الملكية الكاملة للقطاع العام وإلغاء القطاع الخاص، فبهذا التعريف وبهذا الشكل، لم تكن سورية في يوم من الأيام اشتراكية، فالاشتراكية منذ طبقت منذ أكثر من قرن في أماكن مختلفة في العالم، بما فيها سورية، حيث أخذت طبقاً واسعاً من التطرف والماركسية في النصف الثاني من الستينيات، ومن ثم إلى الانفتاح بعد عام ١٩٧٠، فإلى الانفتاح الذي نعيشه حالياً، نماذج كثيرة جداً علينا أن نحدد منها الأنموذج الذي يناسبنا من حيث تحقيق العدالة الاجتماعية والقدرة على مواجهة الظروف الراهنة التي نعيشها، وثالثاً قدرته على التقدم بنا قدماً إلى الأمام، طبعاً، نحن الآن لا نتحدث عن تقدم بشكل شامل، بل نتحدث بشكل واقعي عن القدرة على تحقيق خروقات في مجالات محددة نعتبرها أولويات لنا في سورية، خاصة في المجال الاقتصادي، لكن الاشتراكية تطرح علينا سؤالاً كحزب، وهو متى ينطلق النهج الاقتصادي لحزب البعث من الإيديولوجيا؟ ومتى ينطلق من القواعد الاقتصادية، بمعنى: هل هناك توافق بينهما أم تناقض أم هناك حل وسط تستطيع من خلاله أن نستند إلى الجانب الإيديولوجي، وبالوقت نفسه إلى القواعد العلمية الاقتصادية، وبالأطار نفسه: ما هي قدرة الاقتصاد على تحمل القواعد الإيديولوجية من دون أن يكون منهكاً وخاسراً؟ إن إيجاد التوازن إيديولوجيا أساسية في نهج البعث لا يمكن التخلي عنه، وعندما نقول إيديولوجيا فهي الاشتراكية، وهي الوضع الاجتماعي، أو الجانب الاجتماعي. وكنا قلت أيضاً: ما هو التوازن بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي، الحقيقة أنها كلها أسئلة تدور حول عنوان واحد، ولكن يجب أن نراها من كل الزوايا، لأننا عندما نتحدث عن التوازن بين القواعد الاقتصادية والقواعد الاجتماعية، فهذا يعني أن نسير بخط دقيق لا يكون فيه الجانب الاقتصادي مجرداً على حساب المجتمع. لأننا في هذه الحالة سوف نتحول إلى حزب رأسمالي، كما لا يمكن أن نسير بالعكس باتجاه الجانب الاجتماعي بشكل مجرد لأننا عند ذلك سوف نكون دولة مفلسة، لذلك أتحدث عن كل هذه العناوين لكي نصل إلى نقطة التوازن بين الإيديولوجي وبين الاقتصادي، وهنا طرح كثيراً خلال العقدين الماضيين، وتقريباً بعد المؤتمر القطري العاشر، موضوع اقتصاد السوق الاجتماعي وحمل ما لا يحمله من معان ومن تفاسير، وحتى من أخطاء وعثرات، وتعامل معه البعض وكأنه عقيدة قائمة بحد ذاتها، ولكنه لو كانت عقيدة لما أبقينا الاشتراكية، ولو كانت الاشتراكية نظرية، أي ليست عقيدة، لكنا استبدلناها باقتصاد السوق الاجتماعي، والحقيقة أن رويتنا مبسطة، فالسوق هو منافسة والعملية هي تطوير الاشتراكية لا أكثر ولا أقل ولكن لو أبقينا كلمة السوق لوحدها فهذا يعني أننا تحولنا إلى اقتصاد السوق المتوحش، فكلمه الاجتماعي هي التي تحافظ على النهج الاشتراكي مع المنافسة، وبالنسبة للسوق، هناك من سيقول: لا يمكن أن يكون هناك سوق مع اشتراكية، وهذا غير صحيح لأن الأنموذج الصيني واضح، فقد تحولت الصين باتجاه اقتصاد السوق، وهي دولة شيوعية اشتراكية مركزية».

الحزب إلى جانب الفقراء

وتابع: «الجانب الآخر، وهو عنوان مرتبط بالوضع المعاشي، أن الحزب تبنى منذ بداياته الوقوف إلى جانب الكادحين، طبعاً، الكادح قد يكون بالتعريف الطبقة التي تعمل، ولكنها فقيرة، فهل نقول الكادحين أم الفقراء عامة، باعتبار المفهوم أشمل؟ سأتحدث عن الفقراء باعتبارهم الشريحة الأوسع أولاً، ومن الطبيعي أن يقف الحزب إلى جانب الشريحة الأوسع والشريحة التي تتأثر أكثر من غيرها بالأزمات الاقتصادية، ولكن حتى الأبيان وقفت إلى جانب الفقير، كما أن الشريحة الفقيرة هي التي تضع كل ما يأتيها بشكل كامل في الاقتصاد، لكن الدولة التي يحكمها حزب البعث هي دولة لكل أبنائها، فإذاً ما هي الوراثة أو النهج الذي يمكن أن يتبناه حزب البعث، ويعبر عن تقاطع المصالح بين مختلف الشرائح، وليس شريحة تربح على حساب الأخرى، فالفقير عملياً هو قوة شرائية، وإن لم يكن وضع الفقراء والشريحة الوسطى جيداً لا يمكن للاقتصاد أن يتحرك، والميسورون وأصحاب رؤوس الأموال هم القادرون على خلق فرص عمل، فإذاً علينا أن ننظر إلى الطبقة الكادحة أو الفقيرة نظرة اقتصادية قبل أن ننظر نظرة اجتماعية لأن النظرة الاجتماعية نحول الحزب إلى العمل الخيري، أما النظرة الاقتصادية فهي تحوله إلى العمل الاقتصادي الذي يحقق مصلحة هذه الشريحة ويحقق مصلحة المجتمع ويحقق مصلحة الدولة بالوقت نفسه، وهنا سؤال يطرح دائماً: أين تكمن الأولوية في سعر الصرف، أم في الإنتاج، فإذا كانت الأسعار ثابتة، ولا يوجد فرص عمل كيف يعيش الفقير؟ كيف يطور نفسه؟ كيف ننقل هذه الشريحة من الفقر إلى الوسط، أسئلة مهمة جداً يجب أن نجيب عنها لكي نتمكن الحكومة والسلطة التنفيذية من وضع برامج تحقق هذه التوازنات، الجانب الآخر الدعم عبر عقود طويلة، الدعم يحمل للمصرف المركزي، وهي ليست من مهام المصرف المركزي، ولكن لأن الدعم ضروري للمواطنين بشكل عام، وخاصة لهذه الشرائح، فكان لا بد من إيجاد طريقة حملت للمصرف المركزي ماذا كانت نتيجة أن هذا المصرف أصبح أقل قدرة على التعامل مع حالة التضخم على الرغم من أنهم يقومون الآن بعمل كبير جداً وضخم للجم، وليس إيقاف التضخم ولجمه، ولكن لو كانت هذه السياسة بشكل مختلف لكان الوضع اليوم أفضل بكثير بالنسبة لسعر الصرف، وبالنتيجة لتلك الشرائح هذه مجرد أمثلة تعبر عن ذهابنا باتجاه سياسات تخدم الشرائح الأفقر، ولكن بنتائج مختلفة يعني نيات صادقة ونتائج معاكسة، وهنا لا يمكن أن نناقش الإجراءات الحكومية، أنا هنا لا أدافع عن أي حكومة، لا سابقة ولا حالية، ولا لاحقة، أنا أقول إنه عندما لا يكون هناك توازن بين الاقتصادي والاجتماعي فسيكون هناك شلل للسياسات بكل مستوياتها، وعندما يكون هناك شلل بالسياسات سوف يكون هناك إخفاق في الإجراءات التي تقوم بها السلطة التنفيذية على كل المستويات، الجانب الآخر والعنوان المهم بالنسبة لنا أيضاً المرتبط بالاشتراك هو القطاع العام، ننظر للقطاع العام أحياناً بشكل مجرد، هو يعني معمل وهو عامل، الحقيقة القطاع العام لعب دوراً مهماً عبر تاريخ سورية، وما زال على الرغم من المصاعب الجمة التي تعترضه، لكن لا يمكن اختصار القطاع العام بعنوان صغير، هناك قطاع عام إداري له دور، وهناك عام اقتصادي، ودوره مختلف كلياً، هناك قطاع عام اقتصادي إنتاجي، وهناك قطاع عام إداري خدمي يقدم الخدمات، كل واحد من هذه القطاعات له دور، نحن ننظر لها كعنوان واحد، لكن لنتحدث عن الاقتصادي بشقيه، والسؤال: ماذا نريد لو سألنا أي يعني، ماذا نريد الربح؟ يعني أن تكون الواردات أعلى من التكاليف الحقيقية، الرواتب، الكهرباء، والوقود، لكن الواقع ليس كذلك، الواقع ليس كذلك في معظم المؤسسات، خاصة عندما تكون السياسات تحمل تحقيق أهداف أخرى مع الاجتماعي، أي الدعم والتوظيف بمراسيم إحداث أي مؤسسة اقتصادية الربح هو عنوان أساسي فماذا يعني الربح؟ يعني أن تكون الواردات أعلى من التكاليف الحقيقية، الرواتب، الكهرباء، والوقود، لكن الواقع ليس كذلك، الواقع ليس كذلك في معظم المؤسسات، خاصة عندما تكون السياسات تحمل لهذه المؤسسات بعنى إذا كان واجبها الدعم، فالدعم هو من مهام الخزينة المركزية، وليس من مهام المؤسسات، أما التوظيف إذا كنا سوف وسنضر، وهو اسمه اقتصادي، فلماذا لا نقوم بتوظيف الناس في القطاع الإداري أو لماذا لا نعطي الناس هذه الأموال التي تذهب تجاه الهدر والفساد وتجعل الدولة أضعف في القيام بواجباتها إذا كان من مهامها التوظيف، حسناً، إذا كان من مهام الدولة التوظيف، أو لنسأل سؤالاً: أولاً ما هي حدود التوظيف، ستبقى الدولة في سورية توظف، لكن ما هي حدود التوظيف في سورية، هل من واجبها التوظيف كما كنا نرى سابقاً كل هذه في القطاع العام؟، حسناً كيف نوظف ونحافظ على النوعية ونحن نعرف تماماً بأنه لا يمكن أن يتطور الوضع في سورية إن لم تتطور الدولة ولن تتطور الدولة إن لم نتمكن من توظيف نوعيات عالية ونوازن هنا أيضاً بين جانب التوظيف الاجتماعي، والتوظيف النوعي، وإذا وظفت الدولة فما هي السياسة بهذه الحالة التي سنتبناها كحزب».

دعم الزراعة ليس للنقاش

وتابع الرئيس الأسد: قطاع الزراعة عنوان آخر مهم، الزراعة، أو دعم الزراعة هو ليس عنواناً للنقاش.. أعتقد في كل بلد زراعي الزراعة تعادل الأمن الوطني، ولكن النقاش هو حول آلية دعم الزراعة، هل ندعم؟ هل

- «البعث» ما زال قوياً والتحدي هو في إعادة صياغة فكر الحزب شرط ألا يخالف انتماءنا ولا يسلخنا عن جذورنا
- دور القطاع العام هام جداً والدعم ضروري لقوة الاقتصاد
- القضايا الكبرى التي تمس المواطنين بحاجة لحوار على المستوى الحزبي والوطني
- الدعم هو ليس عنواناً للنقاش ولكن النقاش هو حول آلية الدعم
- عندما لا يكون هناك توازن بين الاقتصادي والاجتماعي فسيكون هناك شلل للسياسات بكل مستوياتها
- الأنموذج الصيني واضح فقد تحولت الصين باتجاه اقتصاد السوق وهي دولة شيوعية اشتراكية مركزية